اقتصاد

عقوبات أميركية على الرقائق الصينية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تدرس إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن فرض عقوبات على العديد من شركات التكنولوجيا الصينية، في محاولة جديدة لتقييد تطوير العملاق الآسيوي لأشباه الموصلات المتقدمة. ونقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس السبت، عن أشخاص مطلعين على الأمر قولهم إن مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأميركية يدرس إضافة شركة تصنيع شرائح الذاكرة «تشانغ تشين ميموري تكنولوجيز» إلى ما يُسمى بقائمة الكيانات، التي تقيد وصول الشركات إلى التكنولوجيا الأميركية. وأشارت المصادر إلى أن بنك التسويات الدولية يدرس أيضاً تقييد خمس شركات صينية أخرى، وأكدت أن القائمة ليست نهائية. وتقوم «تشانغ تشين ميموري» المعروفة اختصاراً بالأحرف (CXMT) بتصنيع الرقائق المستخدمة في مجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك خوادم الكمبيوتر، وتتنافس مع شركة «ميكرون تكنولوجي»، التي يقع مقرها في الولايات المتحدة، وشركة «سامسونغ إلكترونيكس» و«إس كي هاينيكس» في كوريا الجنوبية. وكانت «ميكرون» الأميركية قد قامت بتمويل مجموعة مناصرة طالبت منذ مدة طويلة بتقييد «تشانغ تشين ميموري». ورفض بنك التسويات الدولية ومجلس الأمن القومي في البيت الأبيض التعليق على ما نقلته بلومبيرغ، في حين لم تستجب «تشانغ تشين ميموري» على الفور لطلب التعليق، وفق الوكالة الأميركية. وقال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي مايكل ماكول عن ولاية تكساس، في مقابلة الأسبوع الماضي، إن العقوبات المحتملة هي رد فعل من إدارة الرئيس جو بايدن على الاختراق الذي حققته شركة «هواوي تكنولوجيز» العام الماضي. وذكر أن وزارة التجارة تدرس فرض حزمة عقوبات على شركات متعددة، من دون تسمية شركة «تشانغ تشين ميموري».

وأطلقت «هواوي» هاتفاً يدعم شبكات الجيل الخامس «5G» العام الماضي مزوداً بأشباه موصلات متطورة بدقة 7 نانومترات مصنوعة في الصين. وأشيد بالهاتف باعتباره إنجازاً كبيراً، خاصة بعد قيام إدارة الرئيس السابق دونالد ترمب بمنع وصول «هواوي» إلى شركات تصنيع الرقائق العالمية الرائدة في عام 2020 بسبب مخاوف تتعلق بالأمن القومي.

وأظهر الهاتف الذي أُصدر في أغسطس/آب الماضي، عندما كانت وزيرة التجارة الأميركية جينا ريموندو في زيارة للصين، أن صناعة الرقائق في البلاد كانت أعمق من المتوقع. ورداً على ذلك، تعهدت «ريموندو» باتخاذ أقوى إجراء ممكن لحماية الأمن القومي الأميركي. وكثفت إدارة بايدن استخدام قائمة الكيانات التجارية لمنع الشركات الصينية من الحصول على أحدث التقنيات الأميركية. ويُمنع الموردون الأميركيون من بيع بعض المنتجات والمعدات والمكونات المتقدمة للعملاء المدرجين في القائمة ما لم يحصلوا على ترخيص خاص من وزارة التجارة. وتخضع العديد من شركات التكنولوجيا الصينية الرئيسية بالفعل لهذه العقوبات، بما في ذلك شركة «هواوي»، التي يقع مقرها في شنتشن، وشريكتها في صناعة الرقائق «سيميكوندكتور مانيوفاكتورينغ إنترناشيونال»، وشركة تصنيع آلات الطباعة الحجرية «شنغهاي مايكرو إلكترونيكس إكويبمنت» وهي شركات أُضيفت إلى القائمة.

إلى جانب القائمة السوداء، تحث الولايات المتحدة حلفاءها على العمل بشكل أوثق لاحتواء صعود الصين. وتضغط إدارة بايدن على هولندا وألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان لتشديد القيود بشكل أكبر على وصول الصين إلى تكنولوجيا أشباه الموصلات.

(Getty)

مكاسب جوية من الخدمات الإضافية

من الحقائب إلى الطعام مروراً باختيار المقاعد أو العروض الترفيهية... خدمات عدة كانت تُدرج عادة في أسعار تذاكر السفر، أصبحت متاحة في أحيان كثيرة مقابل بدل مالي إضافي، وبعض شركات الطيران باتت تعتمد بدرجة كبيرة في ربحيتها على هذه الإضافات. وباتت هذه الخدمات في صلب النموذج الاقتصادي المتّبع من شركات الرحلات منخفضة التكلفة، وبصورة متزايدة أيضاً لدى الشركات الأخرى المصنّفة تقليدية. وفي كثير من الأحيان «عندما نضيف جميع الخيارات، سيكون سعر التذكرة عبر الشركات منخفضة التكلفة قريباً نسبياً من سعرها على الشركات التقليدية»، بحسب ما نقلت وكالة فرانس برس عن الخبير في قطاع الطيران بول شيامباريتو، وهو أستاذ في الاستراتيجيا والتسويق.

أخبار

الهند توقع اتفاقاً مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية

قال مسؤولان مطّلعان إن من المتوقع أن تبرم الهند اتفاقاً اقتصادياً، اليوم الأحد، مع مجموعة من أربع دول أوروبية يهدف إلى زيادة التجارة والاستثمار، في تتويج لمفاوضات دامت قرابة 16 عاماً.

وتتوقع نيودلهي أن تستثمر بلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية، وهي سويسرا والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين، ما يصل إلى 100 مليار دولار على مدى 15 عاماً في الدولة ذات السوق سريعة النمو والتي يبلغ عدد سكانها 1,4 مليار نسمة. ولم ترد وزارة التجارة الاتحادية الهندية على الفور على طلب من رويترز للتعليق. وفي العامين الماضيين، وقعت الهند اتفاقيات تجارية مع أستراليا والإمارات. وقال مسؤولون إن هناك اتفاقاً مع بريطانيا في مراحله النهائية، وذلك في إطار هدف رئيس الوزراء ناريندرا مودي المتمثل في تحقيق صادرات بقيمة تريليون دولار بحلول عام 2030. تعد المجموعة الأوروبية، التي تأسست عام 1960 لتصبح بمثابة ثقل موازن للاتحاد الأوروبي، عاشر أكبر متداول للسلع في العالم والخامس للخدمات. ووقعت المجموعة نحو 30 اتفاقية تجارية مع 40 دولة ومنطقة خارج الاتحاد الأوروبي.

رومانيا تفوز بمعركة قانونية ضد شركة تعدين كندية

فازت الحكومة الرومانية في نزاع قانوني استمر لسنوات مع شركة تعدين كندية تسعى للحصول على تعويضات بسبب خطط فاشلة لفتح منجم للذهب والفضة في الدولة الواقعة في أوروبا الشرقية. سعت شركة غابرييل ريسورسز إلى الحصول على تعويضات بقيمة 4,4 مليارات دولار من الدولة الرومانية التي تمتلك حصة 20% في مشروع التعدين في روزيا مونتانا، وهي منطقة جبلية غربية تحتوي على بعض أكبر رواسب الذهب في أوروبا. وسحبت الحكومة الرومانية دعمها للمشروع عام 2014. قالت الحكومة، وفق ما نقلت وكالة أسوشييتدبرس، أمس السبت، إن الحكم الصادر في وقت متأخر، الجمعة، عن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ومقره واشنطن أمر غابرييل ريسورسز بسداد تكاليفها القانونية في قضية التحكيم التي أطلقتها شركة التعدين الكندية عام 2015. وقال رئيس الوزراء الروماني مارسيل سيولاكو إنه سيكون من الظلم أن يتحمل المواطنون الرومانيون تكاليف باهظة. جاء القرار بعد 25 عاماً من حصول غابرييل ريسورسز على حقوق امتياز مشروع التعدين الذي خطط لاستخراج الذهب والفضة على مدى 16 عاماً.

السلطات الجزائرية توقف قطع خدمات الطاقة عن المعسرين

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

قررت السلطات الجزائرية تعليق قرار يقضي بوقف عمليات قطع خدمات الطاقة من الكهرباء والغاز عن المنازل التي تعذر أصحابها عن دفع فواتير الاستهلاك، وذلك بمناسبة شهر رمضان الذي يحل هذا الأسبوع. ووجهت شركة الكهرباء والغاز الحكومية، سونالغاز، أمس السبت، تعليمة إلى كل وكالاتها في الولايات، بتعليق كل قرارات قطع خدمات الكهرباء والغاز عن «الزبائن المنزليين طوال شهر رمضان، خاصة الزبائن الذين تعسر عليهم تسديد فواتيرهم، حرصاً منها على ضمان مرور الشهر الفضيل في أحسن الظروف». وحثت الشركة وكالاتها المحلية على «اتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة التي من شأنها ضمان خدمة عمومية في أحسن الظروف من خلال ضمان نوعية التزويد بالطاقة واستمراريته»، في رمضان.

وفي الغالب تنفذ الشركة عمليات قطع الغاز والكهرباء عن المنازل التي لم تدفع مستحقات استهلاك الطاقة لفترتين متتاليتين، وطورت في العامين الأخيرين إمكانيات الدفع عبر الوسائل الإلكترونية، دون تنقل الزبائن إلى الوكالات. وأدرجت الشركة الحكومية القرار ضمن مسؤولياتها الاجتماعية «باعتبارها مؤسسة مواطنة»، لكنها كانت قد دعت الأربعاء الماضي «الزبائن القادرين منهم على الدفع إلى زيارة وكالاتها التجارية أو الاستعانة بوسائل الدفع المتاحة لتسديد فواتيرهم في وقتها المحدد، وذلك تفادياً لتراكم ديونهم». وتأتي خطوة شركة سونالغاز لتعليق قطع الطاقة عن المنازل التي لم تدفع الفواتير في وقت لا يبدو كثير من الأحزاب السياسية في الجزائر راضياً عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بسبب تعطل مشاريع الاستثمار واستمرار بعض الأزمات المواد التموينية وارتفاع الأسعار والتضخم، على الرغم من أن التصريحات الرسمية تعطي في المقابل تفاؤلاً بالصحة الاقتصادية للبلاد. وكان رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن قرينة قد قال في مؤتمر لإطارات حزبه في يناير/كانون الثاني الماضي، إن «الحكومة مطالبة بالاستغلال الأمثل لأكبر ميزانية في تاريخ الجزائر التي تتجاوز 110 مليارات دولار هذه السنة لتكون في مستوى لاستجابة لأولويات المواطن في رفع القدرة الشرائية وتقليص نسبة التضخم، وفي الاهتمام بالاستثمار الخالق لمناصب الشغل والمنتج للثورة، وتوفير مواد واسعة الاستهلاك ومحاربة الندرة والاحتكار، وتسريع وتيرة الرقمنة في مختلف القطاعات».

محور

رمضان العرب: أزمات مضاعفة وسط حرب غزة

يستقبل الفلسطينيون رمضان هذا العام بصوم طويل بدأ قبل أشهر، ولا سيما في قطاع غزة الذي يعاني سكانه من الجوع بفعل الحصار الإسرائيلي منذ اندلاع الحرب، لتمتد الضائقة إلى الضفة الغربية المحتلة بفعل ممارسات التجويع التي يتبناها الاحتلال بحق أكثر من 100 ألف شخص مُنعوا قسراً من العمل. وفي دول مثل مصر ولبنان واليمن يرتسم الحزن على الأسواق بفعل ضائقة مضاعفة، حيث تواجه هذه البلدان بالأساس أزمات معيشية زادت تداعيات الحرب على غزة من حدتها.

صوم طويل في فلسطين

جوع بلا إفطار في غزة... وحصار الأرزاق يخنق أسواق الضفة الغربية

يُجبر الفلسطينيون في غزة على صوم طويل بلا إفطار في شهر رمضان وسط حصار قاتل، في الوقت الذي تعاني أسواق الضفة الغربية من قطع الأرزاق

غزة ـ **العربي الجديد**
رام الله ـ **محمود السعدي**

يستقبل الفلسطينيون في قطاع غزة شهر رمضان هذا العام بجوع طويل بلا إفطار في ظل الحصار الإسرائيلي القاتل وغياب أدنى مقومات الحياة، في الوقت الذي تسبب ممارسات حصار الأرزاق من قبل الاحتلال بحق فلسطينيي الضفة الغربية في غياب مظاهر استقبال الشهر الفضيل في الأسواق.

وحذرت الأمم المتحدة من مجاعة «شبه حتمية» تهدد 2,2 مليون من أصل 2,4 مليون شخص، عدد سكان قطاع غزة، الذي تصل إليه مساعدات شحيحة جداً مقارنة بالاحتياجات الهائلة، ما دفع بعض الدول إلى إلقاء مساعدات إنسانية من الجو في ظل الحصار الإسرائيلي ومنع دخول المساعدات إلى السكان. في ربوع غزة، يواجه 90% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و23 شهرا والنساء الحوامل والمرضعات فقرا غذائيا حادا، وفقا لتقرير صدر قبل أسبوعين عن مجموعة التغذية العالمية، وهي شبكة من المنظمات غير الحكومية المعنية بالتغذية وتقودها «يونيسف». أضافت المجموعة أن ما لا يقل عن 90 بالمئة من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بواحد أو أكثر من الأمراض المعدية. وقالت لجنة الإغاثة الدولية في بيان، الأسبوع الماضي، إن «الاستخدام المتعمد لتجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب من خلال حرمانهم من الأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك تعمد إعاقة إمدادات الإغاثة في غياب النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف، بعد جريمة حرب». وفي بداية الحرب، دعا مسؤولون إسرائيليون، مثل وزير الدفاع يوآف غالانت، علناً، إلى فرض «حصار كامل» لحرمان الفلسطينيين من الغذاء والوقود والماء. وفي ظل المعاناة الغذائية، فإن الفلسطينيين في غزة يستقبلون رمضان هذا العام بصوم بلا إفطار. وفي الضفة الغربية تبدو الأسواق شبه خالية، فتداعيات الحرب على غزة عمقت البطالة، ورفعت الأسعار، الأمر الذي أدى إلى العزوف عن الشراء والتجهيز سوى من الحاجات الأساسية جداً، وهو ما استطلعه «العربي الجديد» خلال جولة ميدانية.

الخضراوات والفواكه تنافس اللحوم

منذ سنوات عدة، يعمل الشاب الفلسطيني محمود جبارين في بسطة لبيع الخضار والفواكه في سوق مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة، لكنه يؤكد في حديث لـ«العربي الجديد» أن أسعارها ارتفعت بشكل غير مسبوق وجنوني بعد الحرب على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. يقول جبارين: «لقد وصلت أسعار بعض أصناف الخضار والفواكه إلى أسعار تضاهي سعر كيلو الدواجن (نحو 3 دولارات)، كالبندورة والخيار اللذين وصل السعر إلى نحو دولارين للكيلو الواحد لكل منهما، والفراولة الآن 8 دولارات، وكانت تأتي من غزة إلى أسواق الضفة الغربية وتباع بنحو دولارين». ويضيف جبارين: «الآن لا يوجد إقبال حتى قبل الاستعدادات لشهر رمضان، ومن يشتري أصبح فقط يأخذ ما يحتاجه بشكل أساسي وبكميات قليلة، فالأسعار مرتفعة جداً، لعدم تمكن المزارعين سواء بغزة أو بالضفة من تسويقها، حيث الحرب على غزة مستمرة، وفي الضفة تعيق حواجز الاحتلال واعتداءات المستوطنين وصول المنتجات الزراعية بسهولة، وربما أجرة توصيلها ترتفع، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الخضار والفواكه بطريقة جنونية».

> ارتفاع البطالة لمنع الاحتلال تصاريح العمل في الأراضي المحتلة عام 1948

شراء السلع الأساسية

إقبال الناس على شراء التمور أصبح على النوعيات رخيصة الثمن، وهي بحسب مواطنين فلسطينيين وتجار لا غنى عنها، كونها تشكل وجبة رئيسية على مائدة رمضان، لكنهم يحجمون عن التمور متوسطة ومرتفعة الثمن، كما أنهم يشترون السلع الأساسية الخاصة بالطعام. ويوضح بائع الخضار والفواكه محمود جبارين أن المواطنين أصبحوا يشترون التمور رخيصة الثمن التي تُباع على البسطات وبعض المحال التجارية، ويصل سعرها إلى (دولارين ونصف الدولار)، ويشتري القليل منهم التمور التي يصل سعرها بين (7-10 دولارات)، عدا عن أن الاستعدادات لشهر رمضان هذا العام ليست كما السابق. ويشير جبارين إلى أن الحرب على غزة تأثر بها العالم، فكيف لا تتأثر الضفة الغربية وأسواقها؟ كما أن زيادة البطالة خاصة في صفوف العمال الذين كانوا يعملون في الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك استمرار عدم صرف الرواتب كاملة، كل ذلك انعكس على حركة الشراء، وأصبح المواطنون لا يشترون إلا حاجياتهم الأساسية فقط. التاجر عيسى قلالوة صاحب محل لبيع المواد التموينية والعطارة في مدينة رام الله، يؤكد في حديث لـ«العربي الجديد»، أنها كانت تجهز مستلزمات رمضان قبل بدء الشهر بأسابيع كل عام في السابق، لكنها حتى الآن لم تشتر شيئاً هذا العام، وتقول: «لا يوجد أي بهجة للإقبال على الشراء، لكننا مضطرون على شراء المستلزمات الأساسية ومكونات الطعام».

> شح قاتل في الأغذية

قال مدير وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فيليب لازاريني، الأسبوع الماضي، إن قطاع غزة شهد انخفاضاً بنسبة 50% في المساعدات التي تدخل إلى قطاع غزة مقارنة بشهر يناير/كانون الثاني، الذي تمكن برنامج الأغذية العالمي من إدخال أربع قوافل فقط خلاله إلى القطاع الذي يعاني حصاراً إسرائيلياً قاتلاً، أي حوالي 35 حمولة شاحنة من المواد الغذائية، وهو ما يكفي لحوالي 130 ألف شخص من إجمالي نحو 2,4 مليون نسمة في غزة.

إقبال ضعيف على الأسواق وارتفاعات حادة في الأسعار بسبب الحرب (الأناضول)

مصر: استنفار في البيوت للحصول على سلع تختفي

تتوارى بهجة المصريين بدخول شهر رمضان هذا العام، وسط أزمات معيشية مضاعفة في ظل غلاء طاحن واختفاء سلع رئيسية تدفع الكثير من الأسر للاستنفار

القاهرة ـ **عادل صبري**

بين حالة طوارئ بأجهزة الحكومة واستنفار بين أرباب البيوت، تضيع بهجة المصريين بدخول شهر رمضان. وتظل مظاهر الفرحة بقدوم أيام الصوم قاصرة على أوراق وأضواء الزينة المعلقة بالشوارع ومداخل البيوت، والفوانيس المعبأة إلكترونيا بأغان تراثية في أيدي الأطفال. تبدو نواصي الميادين العامة في العاصمة القاهرة والمدن الكبرى مزدحمة بالمعارض، التي أقامتها وزارات التموين والداخلية والتابعة للجيش، ومهيمنة على المشهد، بما تصدره من ضجيج مكبرات صوت مسجل اليا لأنواع السلع المعروضة، بنفس القوة التي تسيطر فيها على صدارة الصحف والقنوات التلفزيونية، وحوارات الوزراء وتصريحات المسؤولين بالدولة.

تسعى الحكومة إلى طمأنة جمهور قلق على توفير كافة السلع من أغذية ومشروبات ولحوم، مع حرص واضح على وجود التمور ويأميش رمضان الذي أصبح اقتناؤه حلماً مستحيلاً للأغلبية الكاسحة من الناس. شغف الحكومة بالإعلان عن أماكن معارض السلع الغذائية بأسعار رخيصة يدفع ماجدة عبد اللطيف (56 عاماً) لاستقلال «توك توك» من منطقة «كعابيش» بمحافظة الجيزة شديدة الزحام السكاني، للإسراع إلى ميدان الطوابق بمدينة الجيزة، للوقوف في السابعة صباحاً بطابور انتظار وصول عربات وزارات التموين والجيش والداخلية، لبيع اللحوم والزيوت والسكر بأسعار مخفضة للجمهور. تتجمع النسوة في المكان المحدد، وسط حشود العمال والموظفين، فيدفعهم ملل الانتظار إلى الجلوس على الرصيف نحو ساعتين، إلى أن تصل إحدى العربات الحكومية، لينفرط العقد وتتوه الطوابير، بينما يتكالب الجميع على طلب الشراء، ما إن شاهد الجمهور وجود كميات من السكر، المختفي من الأسواق، منذ نحو الشهر، حتى ازداد الزحام، بعد أن نزل بعض المارة من السيارات والبيوت بالشوارع الرئيسية لمزاحمة الواقفين في الطابور منذ ساعات الصباح الأولى. يقرر الموزع بيع كيلو واحد من السكر لكل فرد، مشترطاً أن يشتروا بعض السلع الأخرى من مكرونة ومعجون الطماطم والشاي المعبأ، كي يمنحهم كيلو من السكر بسعر مخفض بقيمة 27 جنيهاً (0,54 دولار). يرتضي الناس شروط البائع، غير عابئين بسعر السلع الأخرى التي تبدو موازية لأسعار البيع بالمحلات، حيث أصبح السكر عملة نادرة.

تعلم ماجدة مدى احتياجها للسكر مع قدوم شهر رمضان، حيث يكثر استهلاكه في صناعة المشروبات التي تقدم عند الإفطار، والحلوى الموسمية الشعبية مثل «الكنافة»، التي تحتل مكانة رفيعة لدى الصائمين. تكالب الجمع على السكر، فانتهت حصة الموزع خلال دقائق، تحمل عربة المعرض المتنقل، التي تحمل نحو طن من المواد الغذائية مليئة باللحوم المجمدة، تباع بـ300 جنيه (6 دولارات) مع منتجات من الزيوت، والأجبان، والعسل والبيض والمخللات، بتخفيض يصل إلى نحو 30% عن الأسعار المعلنة في القطاع الخاص. تنتشر المعارض الثابتة على قارعة الميادين بالتوازي مع معارض العربات المتنقلة، بتوافق بين الغرف التجارية والوزارات المعنية بالدولة، في محاولة لضبط موجات الغلاء الفاحش بأسعار السلع. فرضت الحكومة سقفاً لسعر بيع 7 سلع، وهي زيت الطعام والفول والأرز واللبن والسكر والمكرونة والجبن الأبيض، باعتبارها منتجات استراتيجية، مع ذلك، لم تستطع أن توفرها إلا عبر تلك المعارض محدودة العدد، وأماكن التوزيع، التي يتكالب عليها الناس، بغض النظر عن رداءة تلك السلع، والمشقة التي يكابدونها. تبدو اللحوم أقل المنتجات إقبالاً من الجمهور الذي عزف عنها لارتفاع أسعارها بوتيرة متصاعدة خلال الأشهر الماضية، رغم تمتع تلك المعارض بالحصول على أماكن مميزة، أغلبها من دون مقابل، وعدم خضوعها للقيود الأمنية والرقابية نفسها التي تمارسها أجهزة الدولة على نظيراتها من القطاع الخاص. تتباهى الحكومة بمنح تلك المميزات لشركائها في المبادرات الشعبية لمكافحة الغلاء، التي تشرف عليها 18 جهة رقابية، على رأسها وزارات التموين والداخلية والرقابة الإدارية التابعة لمؤسسة الرئاسة، وجهاز حماية المستهلك، مع ذلك، لم تستطع تلك الجهات أن تمنع وقائع فساد هائلة تحدث في توزيع السلع التي يحتاجها الجمهور يومياً.

ارتفاع حاد في أسعار بامياش رمضان (فرانس برس)

موائد اللبنانيين مهددة بالحرب والدولار

بيروت ـ **رينا الجقال**

يخشى اللبنانيون من ارتفاع الأسعار على أبواب شهر رمضان في ظل التطورات الإقليمية والدولية والمحلية التي تشي بمسار تصاعدي من شأنه أن يزيد من تدهور القدرة الشرائية عند المواطنين الذين يواجهون أسوأ الأزمات الاقتصادية على مستوى العالم، منذ عام 2019. ويعتبر المواطنون في لبنان عن قلقهم من ارتفاع عشوائي للأسعار، خصوصاً أنّ «العادة» تدرج على إقدام التجار على الزيادة خلال كل مناسبة دينية أو عيد، وقد لاحظوا ارتفاعاً في الفترة الماضية في أسعار العديد من السلع والمواد الاستهلاكية الغذائية، وتفاوتاً في الأسعار غير مبرّر بين متجر وآخر.

تقول عائلة لبنانية من بيروت التقتها «العربي الجديد»، إن «رمضان هذا العام يختلف عن الأعوام الماضية، لناحية الأسعار ودولرتها، واحتسابها اليوم على أساس 89 إلى 90 ألف ليرة للدولار تقريباً، وتكلفة الأطباق الرمضانية والحلويات باتت مرتفعة جداً، وتدفع بالمواطنين إلى تقليلها واختيار أصناف معينة على موائدهم».

وتشير العائلة إلى أنّ «الوضع اليوم اختلف كثيراً، وأن الغلاء أصبح يفوق ما كان عليه قبل عام 2019، ولم يعد يتحمّله حتى الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار النقدي، وهذا ينطبق على مختلف الخدمات وأسعار البضائع، فالتسعير بالدولار بات يتخطى المنطق والمقبول»، لافتة إلى أنّ «زيارة المطعم في هذا الشهر ستكون موجعة، لأن قوائم الأسعار عندهم وإن تفاوتت كثيراً بين مطعم وآخر، باتت بدورها أكثر مما كانت عليه سابقاً»، وتترافق الأزمة الاقتصادية في لبنان هذا العام مع العدوان الإسرائيلي على غزة وازمة مرور السفن في البحر الأحمر والحرب الدائرة في الجنوب اللبناني إلى جانب إضرابات موظفي القطاع العام المعلّق مصيرها وزيادة الضرائب والرسوم بعد إقرار موازنة العام 2024 عدا عن عدم قدرة المودعين رغم مرور أكثر من 4 سنوات على الانهيار النقدي من الوصول إلى ودائعهم بالمصارف بقيمتها الفعلية، تأتي الخشية أيضاً على وقع تحذيرات دولية من أن الوضع في باب المندب والبحر الأحمر سيؤثر على تجارة الأغذية ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وقد تضاعفت حتى الآن تكلفة شحن السفن التي تسير على هذه الطريق أربع مرات تقريباً، وانخفض نقل البضائع بنسبة 30%، وهو ما أكده مدير مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) للتواصل مع روسيا أولينغ كوبياكوف وقال كوبياكوف إنّ «أكبر شركات النقل البحري في العالم رفضت تسليم البضائع عبر البحر الأحمر، ممّا عطّل السلاسل اللوجستية القائمة، وأجبر أصحاب البضائع على استخدام طريق ملتوية، حيث تذهب السفن المبحرة بين آسيا وأوروبا حول رأس الرجاء الصالح، ويبلغ طول هذا الطريق 8 آلاف كيلومتر ويمتد من 10 إلى 14 يوماً».

تدهور القدرة الشرائية للبنانيين وسط انهيار الاقتصاد والليرة (الأناضول)

وأشار أبو رأفت إلى «تكلفة شراء وقود إضافي لقطع مسافة إضافية يزيد التكاليف بمعدل 15%، ونتيجة لذلك يرتفع سعر المنتجات ويؤدي ذلك إلى تضخم أسعار المواد الغذائية وانخفاض في التوافر الاقتصادي للمنتجات الغذائية للمستهلك النهائي».

في الإطار، يقول مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، محمد أبو حيدر «العربي الجديد»، «بالتأكيد هناك تداعيات ارتدّت على لبنان نتيجة الوضع في البحر الأحمر، حيث إن مسار بعض السلع التي كانت تمرّ عبر باب المندب تغيّر، أصبحت تتجه صوب القرن الإفريقي، أي رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الفيول، والشحن، والتأمين».

صراع البحر الأحمر يطاول أسواق اليمن

يفاقم الصراع في البحر الأحمر الضغوط التي تواجه أسواق اليمن، إذ تنحسر مظاهر استقبال شهر رمضان

صنعاء ـ **محمد راجح**

تواجه أسواق اليمن ضغوطاً في تأمين السلع قبيل حلول شهر رمضان، وسط اضطراب الإمدادات على ضوء الصراع المتصاعد في البحر الأحمر، بالرغم من تطمينات القطاع الخاص باستقرار الأسواق وتوفر مخزون سلعي. ويتهم مستهلكون القطاع التجاري الخاص بطرح المواد والسلع منتهية الصلاحية أو التي تقترب من ذلك في هذه الفترة، الأمر الذي تنفيه المنظمات الممثلة للقطاع الخاص التي تؤكد التزامها بالمواصفات القياسية التي تصدرها الجهات المختصة. يقول نائب رئيس غرفة أمانة العاصمة صنعاء إن هناك جهات رقابية صحية تتابع السلع في الأسواق كصحة البيئة وأجهزة الرقابة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والسلطات المحلية، مشيراً في الوقت نفسه إلى التزام التجار في صنعاء بالقوائم السعرية بما يسهم في استقرار السوق وتنظيمه وانسياب النشاط التجاري. ورغم التطمينات التي أرسلها مسؤولون عن الغرف التجارية بشأن الاستيراد وتوفر السلع، يفيد تجار وشركات عاملة في الشحن التجاري البحري إلى أن هناك تبعات مكلفة لاضطراب أوضاع الشحن التجاري بسبب ما يحدث في البحر الأحمر وممرات اليمن المائية، حيث من المتوقع أن تزيد تكاليف الشحن والتأمين بصورة تفوق قدرات التعامل معها. وتقدر فاتورة الواردات السلعية اليمنية بنحو 15 مليار دولار سنوياً، فتشكل الواردات الغذائية والمشتقات النفطية حوالي 60% من إجمالي الواردات، في حين تصل نسبة استيراد السلع والمنتجات الأخرى إلى 40%. لكن رئيس غرفة عدن التجارية والصناعية أبو بكر باعبيد، قال لـ«العربي الجديد»، إن القطاع الخاص استعد لشهر رمضان كما كان في السنوات الماضية بالرغم من الظروف الصعبة، لافتاً إلى أن المخزون السلعي مطمئن. ورجح أن يكون هناك ارتفاع في الأسعار بسبب ما يحصل في البحر الأحمر ولكن في أضيق الحدود. وقال مسؤول الاتصال والإعلام في الغرفة التجارية والصناعية المركزية بأمانة صنعاء أحمد حسن، لـ«العربي الجديد»، إن التجار يستعدون منذ أشهر لإمداد السوق بالمواد الغذائية والاستهلاكية وتوفير احتياجات شهر رمضان، فيتم التعاقد على المواد المستوردة قبل حلول هذا الشهر بحوالي ستة أشهر على الأقل، على أن تكون قبل رمضان بشهر قد وصلت إلى وجهاتها في كل رفوف المتاجر. في السياق، قال محمد صلاح، نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية المركزية في أمانة العاصمة صنعاء لـ«العربي الجديد» إن الواردات من السلع، خصوصاً الأساسية، تكفي لمدة ستة أشهر على الأقل، وليس هناك أي معوقات لسلاسل الإمداد التي تصل إلى الأسواق يومياً. وأشار صلاح إلى أن السوق تعاني حالياً ركوداً في الطلب نتيجة قلة السيولة لدى المستهلكين بسبب عدم صرف الرواتب، وهناك عرض كبير مع طلب محدود للغاية، وهذا يجعل من الصعوبة بمكان رفع الأسعار، إذ يشدد على أن الأسعار مستقرة منذ فترة، إذ إن هناك رقابة واسعة النطاق من الجهات المختصة في وزارة الصناعة والتجارة تجعل من المستحيل رفع الأسعار، خصوصاً السلع المعروفة أسعارها مسبقاً.

> ركود في الأسواق وسط قلة المال لدى المواطنين

ويعيش نحو 600 ألف موظف حكومي للعام الثامن على التوالي في معاناة قاسية بسبب توقف مرتباتهم وانقطاع السبل بهم مع عدم وجود أي مصادر دخل أخرى، إذ يعيلون أسراً يقدر عدد أفرادها بنحو 5 ملايين فرد.